

# بفضل سياسات متقلبة وغير شفافة □□ الخبير إبراهيم نوار: الدولار بدأ رحلة صعود جديدة أمام الجنيه



السبت 9 نوفمبر 2024 05:30 م

قال الدكتور إبراهيم نوار، الخبير الاقتصادي، إنه من المتوقع أن يبدأ الدولار رحلة صعود جديدة مقابل الجنيه المصري، مع البدء في معاملات الأسبوع الحالي □

وعبر حسابه على فيسبوك Ibrahim Nawar، قال نوار في مقال بعنوان "رحلة صعود جديدة للدولار فوق الجنيه المصري؟؟؟" إنه: "من المتوقع أن يبدأ الدولار رحلة صعود جديدة مقابل الجنيه المصري، مع البدء في معاملات الأسبوع الحالي، بعد أن أصدر البنك المركزي المصري تعليمات لرؤساء البنوك التجارية في نهاية معاملات الأسبوع الماضي بتدبير الدولار للاعتمادات المستندية لاستيراد السلع غير الأساسية التي يتطلب استيرادها موافقة مسبقة منه، وفق مراكز الدولار في كل بنك".

وأوضح أنه "سيلزم أولا تحديد المركز المالي في كل بنك بالنسبة للمتاج لديه من العملات الأجنبية، وطلبات العملاء لتمويل وارداتهم □ ويترتب على ذلك تحديد نسبة العجز التي ستكون محركا رئيسيا لتحديد سعر الدولار □

تعليمات البنك المركزي تنطوي على قدر كبير من عدم الوضوح بشأن حدود التمويل وحدود ارتفاع الدولار، خصوصا وأن سياسة الدولة متقلبة وغير شفافة".

وأشار إلى أن بعض المصرفيين يعتقدون أن هذه التعليمات قد تكون انحناءة مؤقتة لضغوط صندوق النقد الدولي، في شأن توفير قدر أكبر من المرونة في سعر الصرف؛ ولذلك فإنهم يلتزمون الحذر في شأن التعامل بالتعليمات الجديدة □

أحد أهم الأسئلة المطروحة هو: هل سيتدخل البنك المركزي في السوق بانعنا للدولار، أم انها سيكتفي بموقف المراقب عن بعد؟ ". وأكد أن "مؤشرات المعاملات اليوم قد لا تكون كافية بالقدر المطلوب لاستشفاف طبيعة السياسة النقدية، لكنها ستشهد ضغوطا جديدة قوية على الجنيه المصري".

## استياء من الأوضاع

وسبق للدكتور Ibrahim Nawar أن عبر عن فقدانه الأمل في النظام القائم وعن وثيقة جديدة لتحديد سياسة دور الدولة في الاقتصاد؛ وقال: "هل من جديد؟ .. هل فعلا توجد دولة؟ أم هي مجرد شبه دولة؟ أم أنها بناء جديد "جمهورية جديدة" تضع أركانها في الصحراء لإقامة "مصر بديلة" ترحل تماما عن "مصر الأصيلة" لكن بعمر وعرق شعب الأخيرة؟".

وأضاف أنه "المطلوب أولا دولة مؤسسية □□ وأن تتصرف هذه الدولة وفقا لمعايير الرشد والكفاءة والمصلحة الجماعية وتكافؤ الفرص في كل مجالات الحياة بما فيها السوق □□ الدولة تصدر وثائق لا تحترمها، لأن الأهواء متقلبة □□ وتصدر قوانين لا تعمل بها، لأن المصالح متضاربة □□ وتوكل مسؤولية اتخاذ القرار الأخير لفرد واحد في أي مستوى، مما جعل الاستقرار غير مؤكد وعدم اليقين هو الغالب □□".